وعلقت صحيفة « واشنطن بوست » (٦/٣٠) على زيادة أسعار النفط بقولها انها تعني أن الركود الاقتصادي تدبرا فعلا في الولايات المتحدة ، وأن الوقت قد حان للتفكير في استراتيجية لمواجهة هذا الركود .وأضافت « أن احتمال حدوث متاعب للاقتصاد الأميركي في المستقبل قد تزايد بدرجة كبيرة نتيجة زيادة أسعار النفط » . ووصفت حدوث ارتفاع مفاجيء في أسعار النفط المستورد بأن له نفس آثار زيادة الضرائب .

وفي ستراسبورغ في ٦/٢٢ كان المجلس الأوروبي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية الذي انعقد على مستوى الرؤساء قد قرر في ختام أعماله تجميد واردات الدول التسع النفطية ــ خلال الفترة ١٩٨٠ و١٩٨٥ بحيث تبقى عند مستوى مماثلا أو أقل مما كانت عليه في العام ١٩٧٨ . والمح بيان القمة الأوروبية الى مسؤولية الولايات المتحدة حيث أعلن انه « من الواضح أن مجهودا على هذا النحو لا يمكن أن يستمر الا اذا بذلت الدول الصناعية الأخرى المستهلكة مجهودا مماثلا في الوقت نفسه .

والواقع أن السوق الأوروبية المشتركة (المجموعة الاقتصادية الأوروبية ابدت خلال الشهر الفائت حرصا خاصا على اظهار نزوعها الى الاستقلال عن الولايات المتحدة ، خاصة فيما يتعلق بأزمة الطاقة والعلاقة مع « الأوبيك » ، وفيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط . ويبدو دائما أن اوروبا الغربية تنظر الى المسألتين باعتبارهما وجهين لعملة واحدة .

وقد ساد الحديث خلال حزيران (يونيو) عن مبادرة أوروبية جديدة بشأن الشرق الأوسط ، وعززها اصدار وزراء خارجية دول السوق المشتركة بيانا في باريس اثر اجتماع لهم دام يوما واحد (٦/١٨) اعلنوا فيه (١) أن الدول التسع تأسف لأي عمل قد يشكل عقبة في وجه السلام ، وهي تعتبر بشكل خاص أن مواقف وتصريحات معينة للحكومة الاسرائيلية هي ذات طبيعة تؤخر السعي الى تسوية شاملة . (٢) ان هناك عاملين رئيسيين معرقلين للسلام في الشرق الأوسط هما : اولا ــ اسرائيل السيادة النهائية على الأراضي المحتلة الذي يتعارض مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي أرسى مبدأ عدم الاعتراف بالاستيلاء على اراضي الغير بالقوة ! وسياسة اقامة المستوطنات التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة والتي هي غير شرعية وفقا للقانون الدولي . (٣) ان المجموعة الأوروبية ترى ضرورة انهاء اسرائيل لاحتلال الأراضي ، وضرورة احترام السيادة ووحدة الأراضي واستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . (٤) انه من أجل احلال سلام عادل ودائم يتعين الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين وبينها حقهم في اقامة وطن .

وقد أعتبر المراقبون في الغرب بيان السوق الأوروبية المشتركة أشد ما صدر عن بلدان السوق التسعة ضد اسرائيل . ولهذا فقد أعلنت اسرائيل (٦/٢٠) رفضها بشدة بيان الدول الأوروبية في بيان رسمي سلمه وزير الخارجية الاسرائيلي موشي دايان سفراء الدول التسع . وقال البيان الاسرائيلي أن موقف السوق المشتركة « مسيء لعملية السلام الجارية حاليا في الشرق الأوسط ، ولن يؤدي الى إلا الى تشبيط أطراف المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي ومستقبل يهودا والسامرة (الضفة الغربية لنهر الأردن) وقطاع غزة » .

وأضاف البيان الاسرائيلي :« لقد كنا نأمل ان تقدم السوق الأوروبية مساندتها بدون تحفظ الى هذا الانجازالتاريخي المتمثل في معاهدة السلام ، ولكن بعد قراركم لا يسعنا إلا الطلب منكم أن تضعوا في حسبانكم ان أي محاولة للاساءة إلى قضية المفاوضات قد تدعم العناصرالتي تهدف الى احباطها والمسؤولية الكبيرة التي ستقع على عاتق المسؤولين عن مثل هذه المحاولات » .

وقال البيان الاسرائيلي أيضا أن السوق المشتركة ترتكب خطأ لا يغتفر بحق قضية السلام في الشرق الاوسط » ، وان « المستوطنات تتفق تماما مع القانون الدولي » .

وحتى قبل صدور بيان وزارة خارجية دول السوق المشتركة كانت الانباء قد تحدثت من واشنطن عن حدوث تصدع في العلاقات بين الولايات المتحدة وفرنسا بسبب اختلاف وجهتي نظر البلدين بشأن أزمتي النفط والشرق الأوسط . وقد ترددت هذه الأنباء اثناء وجود وزير الخارجية الفرنسي بونسيه في واشنطن الذي صرح في مؤتمر صحافي في العاصمة الأميركية (٦/٥) اثر يوم من المحادثات مع المسؤولين الأميركيين بقوله « لقد تحدثنا بصراحة ووضوح . ولكن استرعى نظري مدى الاختلاق بين